محليات

انخفاض كبير في الدعاوى العقارية بمحكمة النقض

١٧٠٠ دعوى فقط وانقطاع الدعاوى العقارية من المحافظات الساخنة

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في محكمة النقض عن انخفاض كبير في الدعاوى المتعلقة بالملكية العقارية إلى ١٧٠٠ دعوى خلال العام الحالي موزعة على غرفتين عقاريتين معظمها متعلق بتثبيت البيوع الخاصة بالمنازل.

وفي تصريح لـ«الوطن» سوّغ المصدر قلة الدعاوى الواردة إلى محكمة النقض أن هناك العديد من المحافظات لم ترفع دعاوى إلى المحكمة مثل المحافظات الشرقية وإدلب ودرعا، إضافة إلى أن هناك محافظات ترفع دعاوى قليلة مثل حلب وحماة مؤكداً أن معظم الدعاوى الواردة إلى المحكمة من دمشق واللاذقية وطرطوس.

وبيّن المصدر أن المحكمة تنظر بقانونية القرار التي اتخذتها محاكم الدرجة الأولى والاستئناف وفي حال كان القرار مخالفا للقانون تفسخه وتعيده ثانية إلى محكمة الاستئناف للنظر به، لافتاً إلى أن غرفة النقض تتحول إلى محكمة موضوع في الطعن الثاني أي أنها تستمع لأطراف الدعوى والشهود وتصدر قراراً مبرماً بعد الانتهاء منها. وأعلن المصدر عن انخفاض ملحوظ بدعاوى تزوير العقارات الواردة إلى المحكمة، معتبراً أن الإجراءات المتخذة لضبط حالات التزوير ولا سيما ما يتعلق بالوكالات لعبت دوراً واضحاً في هذه المسألة.

وبيّن المصدر أن محاكم البداية والاستئناف تنظر بآلاف الدعاوى المتعلقة بالعقارات إلا أن الدعوى لا ترفع إلى محكمة النقض إلا بعد الانتهاء من جميع إجراءات التقاضي في المحاكم المشار إليها، مؤكداً أن الدعاوى العقارية تحتاج إلى الكثير من الدراسة والدقة باعتبار أنها تتعلق بحقوق الناس ومن ثم فإن القاضي يتشدد بالوثائق المعروض في الدعاوى ولا سيما في ظل الظروف الحالية التي كانت ازداد فيها تزوير الوكالات قبل أن تتخذ الوزارة والجهات المختصة إجراءات مشددة لضبط حالات التزوير.

وبيّن المصدر أن انخفاض حالات التزوير يدل على وعي الناس بالدرجة الأولى بعد شراء عقارات من أشخاص من دون أن يتأكدوا من صحة الوكالة أو من هوية الشخص.

ولفت المصدر إلى أن محكمة النقض أعلى سلطة قضائية ومن ثم يعتبر دورها كبيراً في الاجتهادات القضائية الصادرة عنها ولا سيما ما يتعلق بموضوع الملكية العقارية التي تعد من أهم الموضوعات باعتبار أنها تتعلق بحقوق الناس.

وارتفعت في الأزمة حالات تزوير الوكالات الخاصة بالعقارات ما دفع ذلك إلى ضياع الكثير من الحقوق المتعلقة بالمواطنين لتصل عدد حالات تزوير الوكالات في العام إلى الماضي إلى ١٠٠ حالة شهرياً في دمشق وريفها.

واتخذت وزارة العدل العديد من الإجراءات المتعلقة بالحد من تزوير الوكالات مثل أرشفتها وإصدارها إلكترونياً فبلغ عدد الوكالات التي من الممكن أرشفتها نحو ١٠ ملايين وكالة.

حصاد المياه

محدودية الموارد المائية اقتضت إنشاء سدات وسدود بطاقة إضافية جديدة تقدر بـ٢٦١ ألف م٣

لترشيد استهلاك المياه إنشاء ١٣٨ جمعية لمستخدمي المياه

| محمود الصالح

كسبت المنظومة المائية في البلاد نحو ٢٦١ ألف م٣ من المياه من خلال إنجاز القسم الأكبر من السدات التي تقوم الهيئة العامة للموارد المائية بتنفيذها على مستوى القطر في السويداء وطرطوس واللاذقية وانتهى العمل بشكل نهائي في أربع سدات من أصل المجموع الكلي البالغ ٦ سدات ونسبة الإنجاز بلغت ٨٥٪ في السدتين الباقيتين. وهناك دراسة لإنشاء سدات جديدة إضافية أخرى. هذا ما بينه الدكتور المهندس سامر أحمد المدير العام للهيئة العامة للموارد المائية في سورية من خلال حديث خاص لـ«الوطن» قال فيه: تأتي هذه المشاريع الجديدة في إطار اهتمام الدولة في حصاد المياه والاستفادة من كل نقطة ماء تهطل أو تمر في البلاد وإضافة إلى ما ذكر هناك مشاريع أخرى منها خزان أرضي تجميعي في كفر عقيد بسعة ١٠٠ ألف م٣ سيبدأ تنفيذه في العام القادم وكذلك هناك دراسة لإنشاء سدة في منطقة عوج بسعة ٣٠٠ ألف م٣ وأخرى في بيت الوادي بسعة ١٠٠ ألف م٣ كما تم إجراء دراسة لتنفيذ ٤ خزانات في الطرف الغربي من الغاب.

وفي ريف دمشق تم استكشاف عدة مواقع على طول مجرى وادي بردى ويتم إعداد دراسة فنية لإنشاء سدة في منطقة الهامة بسعة ٥٠ ألف م٣ وفي حمص هناك دراسة لإقامة سدة تخزينية في مريمين بطاقة ٣٥٠ ألف م٣. كما قامت الهيئة بتنفيذ الربط الهيدروليكي بين السدود في اللاذقية والسويداء بهدف تأمين سد العجز الحاصل في بعض السدود التي عليها التزامات لأغراض الشرب حيث تم تنفيذ الربط بين سدي الثورة وصلاح الدين في اللاذقية وبين سدي المشنف والطيبة في السويداء.

كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من الحوض التخزيني الإضافي على نبع السن بسعة ٧٥ ألف م٣ والمباشرة بأعمال المرحلة الثانية حيث ستبلغ السعة التخزينية ٧٥١ ألف م٣. وعن واقع تنفيذ السدود أكد أحمد أن هناك ٧ سدود قيد التنفيذ ولكن العمل متوقف فيها بسبب الحرب وتصل طاقة هذه السدود إلى ٤٠٠ مليون م٣ وهناك ٨ سدود يجري دراسة تنفيذها.

وفي مجال إدارة الموارد المائية يقول المدير العام: تقوم الهيئة بدراسة الموارد المائية السطحية والجوفية مع المراقبة المستمرة عن طريق شبكات الرصد الدوري لجميع المصادر المائية ووضع الموازنة المائية السنوية لكل الأحواض المائية ووضع الخطط والإستراتيجية والمقترحات لتطوير وتنمية الموارد المائية الحالية والمستقبلية بما يتناسب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي. وتم الانتهاء من دراسة حوض الساحل ووضع النموذج الرياضي للحوض ونحن بصدد الانتهاء من دراسة حوض العاصي ووضع النموذج الرياضي للحوض. وسنقوم بدراسة الاتصال الهيدروليكي ما بين المياه السطحية والجوفية في حوض نبع السن ووضع النموذج الرياضي للنبع.

وعن حفر آبار جديدة أوضح المدير العام أنه يتم منح رخص لحفر آبار من أجل الأغراض الزراعية والصناعية والسياحية والشرب وتجديد تراخيص البعض منها.

كما تضع الهيئة بالتعاون مع وزارة الزراعة خطة لإرواء ١٤١٥٥٩٦ هكتاراً من الآبار وشبكات الري الحكومي والأنهار والينابيع. ومن المقرر أن تنتهي الهيئة خلال أيام من وضع الخريطة المائية العامة في البلاد..

وعن دور الهيئة في مراقبة نوعية المياه أشار أحمد إلى أن الهيئة أولت اهتماما كبيراً لهذه المسألة لناحية مراقبة نوعية المياه وحمايتها من التلوث واتخاذ جميع الإجراءات لحماية المصادر المائية من التلوث وكذلك مراقبة المياه السطحية وتحديد حرم المصادر المائية وإعداد الدراسات المتعلقة بتقييم نوعية المياه.

ولتحقيق الفائدة من الترشيد تعمل الهيئة على الاهتمام في الخطط الزراعية نحو الزراعة الملائمة لندرة الموارد المائية، والعمل على تأمين مصادر بديلة للموارد المائية، والتحول لمنظومة الري الحديث الذي يوفر ٥٠٪ من حاجة مياه الري ويرفع كفاءة الاستخدام إلى ٩٠٪. وقد قامت الهيئة بتشكيل ١٣٨ جمعية لمستخدمي المياه على مساحة القطر.

.. وفي درعا بدأ موسم حصاد الأمطار

مدير الموارد: التخزين ٢,٥ مليون متر مكعب وإلى تصاعد

| الوطن - درعا

تعد مراقبة ودراسة وإدارة وضبط استثمار المصادر المائية السطحية والجوفية وتطوير السبل للتحكم بها ما يضمن الاستفادة من كل قطرة مياه متاحة واستثمارها بالشكل الأمثل من أولى مهام مديرية الموارد المائية في درعا، ومع بدء موسم الأمطار أوضح مدير الموارد المهندس عكاش علوه بدرعا أن السدود من المسطحات التي تعتبر مياه الأمطار المغذي الرئيسي لها من خلال جريانها في الأودية والمسيلات المائية، ولأجل حصاد كل قطرة مياه من الأمطار استنفرت المديرية جميع عناصرها الفنية العاملة في مجموعات السدود لتفقد حالتها الفنية وجاهزية المنشآت الملحقة، ما يسهم في الاستفادة من المياه المخزنة في ري المساحات المقررة والمخططة على شبكات الري المنفذة على السدود في كل مناطق المحافظة، مع التنويه بأنه ضمن الظروف الراهنة هناك صعوبة في التأكد من الحالة الفنية وسلامة أجسام السدود وخاصة أن بعضها تعرض للعبث والتخريب، وأشار مدير الموارد إلى أنه يوجد في المحافظة ١٦ سداً بسعة تصميمية نحو ٩١ مليون متر مكعب، ووصل التخزين للموسم الحالي أكثر من ٢,٥ مليون متر مكعب وهي إلى تزايد والأمل بالوصول إلى تخزين أكبر كمية ممكنة وخاصة أن فصل الشتاء مبشر بموسم وفير، علما أن إجمالي السدود يروي مساحة ٨٠١٣ هكتاراً وذلك بعد القيام بتطوير شبكات الري المنفذة عليها من مكشوفة إلى أنبوبية للتقليل من الفاقد والضياع للمياه واستخدام أساليب وطرق الري الحديثة، ويوجد سدان يقعان ضمن الحدود الإدارية لمحافظة القنيطرة هما (كودنة والرقاد) ويرويان أراضي في محافظة درعا ضمن مدن وقرى جاسم والحارة ونمر والعالية وعين ذكر وتقدر المساحة المروية عليهما نحو ٢٥٠٠ هكتار، ويتم التنسيق مع مديرية الموارد المائية في القنيطرة من أجل نقل المياه وتخزينها ضمن بحيرات السدود عبر شبكة الربط العرضاني التي تصل معظم السدود في درعا.

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض أرقام الخطة الزراعية خلال السنوات الأخيرة يعود إلى قلة مياه الأطمار وإلى توقف العمل في كثير من المشاريع أو في أجزاء منها نتيجة وقوعها في مناطق ساخنة وتعرضها للتخريب والسرقة والتدمير الجزئي أو الكامل، واقتصر العمل في المديرية على محاولة تشغيل ومراقبة المشاريع القائمة والقابلة للعمل ضمن الحدود المتاحة وإجراء الصيانات الفورية والضرورية لمتابعة استثمار المشاريع الأمثل والمحافظة على كل قطرة مياه من الضياع.

المخطط التنظيمي لمدينة السويداء يستبيح المحميات الحراجية

| السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن المخطط التنظيمي لمدينة السويداء الصادر في عام ٢٠١٠ لم يراع على الإطلاق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمناطق الحراجية والأراضي الزراعية الخصبة ضاربا بعرض الحائط قانون الحراج رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٧ وذلك بعد أن تم إدخال العقار رقم ٥٨١٢ من محمية الضمنة والعقار ٤٣٢ من المنطقة العقارية في تل الحديد والعقارين (١٧٤٥-١٧٤٦) من المنطقة العقارية في كوم الحصى ضمن المخطط التنظيمي وهذا ما تم اعتباره من مديرية زراعة السويداء خرقا لقانون الحراج الذي ينص على أنه لا يجوز نقل ملكية أراضي حراج الدولة إلى البلديات والوحدات الإدارية أياً كانت الأسباب بما في ذلك إدخالها ضمن المخططات التنظيمية لتلك البلديات أو الوحدات الإدارية إضافة إلى عدم إقامة أية منشأة لأي جهة رسمية أو اعتبارية أو طبيعية داخل حراج الدولة ويؤكد مدير زراعة السويداء المهندس بسام الجرمقاني أن المديرية قامت بتقديم العديد من الاعتراضات إلى مجلس مدينة السويداء لإعادة النظر بلحظ تلك المناطق إلا أنه ورغم مرور سنوات على تقديم الاعتراضات إلا أنها لم تتلق أي إجابة سلبية كانت أم ايجابية ما أبقى تلك المناطق ملحوظة ضمن المخططات التنظيمية للمدينة. علماً أن كتاب وزارة الإدارة المحلية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥-٢٠٠٦ يؤكد ضرورة الحفاظ على الثروة الزراعية والأراضي الحراجية والزراعية الخصبة والمروية وخاصة عند إعداد المخططات التنظيمية إلا أن اللجنة الإقليمية لم تقم بتطبيق ما جاء في هذا الكتاب لتبقى الأراضي الحراجية رهينة المخطط التنظيمي لمدينة السويداء.

بدوره رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع وبعد مراجعة جميع الاعتراضات المقدمة أكد أنه لم يرد إلى مجلس المدينة منذ عام ٢٠٠٨ أي طلب أو اعتراض بخصوص ما جرى ذكره عدا طلب اعتراض واحد بخصوص محمية كوم الحصى حيث تم الطلب حينها من مديرية الزراعة تحديد العقارات عن طريق إجراء رفع طبوغرافي ولغاية تاريخه لم يرد المجلس أي كتاب من مديرية الزراعة لافتا إلى أنه سيتم عرض المخطط التنظيمي استثنائيا للمدينة خلال الشهر القادم ويمكن لمديرية الزراعة الاعتراض على أي موضوع يخصها علما أنه لو تم وصول هذه الاعتراضات إلى مجلس المدينة لجرى تحويلها إلى اللجنة الإقليمية التي قامت بدورها بدعوة مندوب من مديرية الزراعة لتوضيح واقع العقارات التابعة لها والمثبتة في المصالح العقارية وعندها كان يمكن أن يتم البت في القضية بعد تقديم الثبوتيات.

٦٦ طناً من السكر و١٠ أطنان رز وصلت إلى الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

تسلّم فرع المؤسسة الاستهلاكية بالحسكة كمية ١٠ أطنان جديدة من مادة السكر التي يتم نقلها عن طريق طيران الشحن الجوي عبر مطار دمشق إلى مطار القامشلي، ليكون حجم ما وصل إلى الحسكة من المادة ٦٦ طناً، وهي التي كانت قد بدأت يوم السادس عشر من الشهر الماضي من أصل الكمية التي تم إبرام عقد نقلها ولعام كامل بتاريخ الحادي عشر من الشهر الماضي بين المؤسسة العامة الاستهلاكية في دمشق والجهات المعنية بالنقل الجوي عبر طيران الشحن. وبيّن مدير فرع الاستهلاكية بالحسكة سلطان الحجة: إن هناك ١٠ أطنان من مادة الرز قد وصلت أيضاً بموجب عقد النقل المذكور، الذي يقضي في مضمونه بشحن ١٠٠ طن من مادة السكر ومثلها من الرز والمواد الغذائية الأخرى، كالسمون النباتية والزيوت بأنواعها والشاي والمعلبات، حيث يتم بيع كمية ٥ كيلو غرامات لكل مواطن، وبسعر ٤٠٠ ليرة سورية لكل كيلو غرام من السكر، على حين يباع الكيلو غرام الواحد من الرز بسعر ٤٧٥ ليرة سورية بموجب البطاقة العائلية، معتبراً أن هذه الأسعار تعتبر منافسة لأسعار السوق انطلاقاً من الدور الإيجابي لمؤسسات التدخل الإيجابي في المحافظة. وأشار الحجة إلى أن هذه المواد الغذائية الاستهلاكية كان قد تم طلبها عن طريق فرع المؤسسة منذ أكثر من خمسة أشهر، لكن عائق أجور الشحن حال دون وصولها إلى المحافظة خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع أجور الشحن، الذي كان قد حدد الناقل سعره بدولار أميركي لكل كيلو غرام واحد، قبل أن تتدخل الحكومة وتتكفل بموضوع نقل المواد بالمجان، عند ذلك تم إبرام عقد النقل وشحن المواد من دمشق عن طريق المؤسسة العامة إلى الحسكة. ونحن بدورنا نؤكد شحن المواد الغذائية الأخرى إلى المحافظة ذات الصفة الشرعية وباللون المحلي بالطرق النظامية، لقطع الطريق على المواد الغذائية المهرّبة المجهولة الهوية التي غزت الأسواق عن طريق الحدود التركية وعبر معبر سيمالكا النهري مع شمالي العراق. وأضاف مدير فرع المؤسسة: إن المؤسسة تقوم حالياً ببيع أسطوانات الغاز المنزلي للمواطنين بموجب البطاقة العائلية وبسعر ٢٢٠٠ ليرة سورية للأسطوانة الواحدة، بعد توقّف دام لأكثر من ثلاثة أعوام، حيث يتم استجرار مادة الغاز المنزلي من معمل السويدية التابع لمديرية حقول النفط برميلان.

يشار إلى أن مبيعات فرع المؤسسة الاستهلاكية بالحسكة تجاوزت منذ منتصف الشهر الماضي ولتاريخه الـ٥٠ مليون ليرة سورية، ويتم بيع المواد المختلفة عبر ٣ منافذ بيع رئيسية في مركز المدينة.

محافظ حماة مراقب تموين

٤ ضبوط بحق صهاريج ورئيس وحدة الغاز في محروقات حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

خلال جولة له على محطات الوقود في مدينة حماة وقسم الغاز في فرع / محروقات/ وجه محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري الرقابة التموينية إلى ضرورة المعايرة المستمرة لمضخات الوقود وفحص عدادات الصهاريج التي توزع المازوت للمواطنين في أحيائهم، ووحدة تعبئة الغاز أيضاً.

وقد أوعز للتموين بتنظيم ٣ ضبوط بحق صهاريج لتلاعبها بعدادات المازوت، وضبط آخر بحق رئيس وحدة الغاز بفرع سادكوب، لاكتشافه نقصاً في وزن الأسطوانات المنزلية المعبأة!!!. وطلب خلال جولته في محطات وقود /السبع ودبّج واتحاد الفلاحين/ التدقيق في الكميات الواردة إليها من المشتقات النفطية ومطابقتها مع السجلات والكميات المبيعة للمواطنين مع معايرة مضخاتها لضمان عدم حصول أي خطأ أو تلاعب.

هطلات ثلجية غزيرة في المنطقة الشمالية الغربية والمرتفعات الساحلية

جاويش لـ«الوطن»: العاصفة «صباح» مبالغ فيها.. وسرعة الرياح ٤٠ كم بالساعة

| قصي المحمد

الكثير من قنوات التواصل الاجتماعي تحدثت يوم أمس عن عاصفة أطلق عليها «صباح» مضمونها، رياح سرعتها ١١٠ كم/سا، أمطار غزيرة، سيول جارفة، مناطق جبلية معزولة، طرق مقطوعة، درجات حرارة متدنية وثلوج لأول مرة على ارتفاع ٣٠٠ متر، أمّا البحر فقيل إن ارتفاع الأمواج فيه قد تصل إلى ٢٠ متراً.

رداً على ما قيل، أكد الراصد الجوي شادي جاويش في تصريح لـ«الوطن» أن ما تم الحديث عنه هو كلامٌ مبالغ فيه، مشيراً إلى أن المنطقة الشمالية من البلاد شهدت يوم أمس بداية منخفض جوي قطبي المنشأ رافقه هطلات ثلجية امتدت إلى المرتفعات الشمالية الغربية من البلاد والمنطقة الساحلية، ومن المتوقع كما أفاد جاويش، وصول أطراف المنخفض إلى المنطقة الوسطى.

أمّا بالنسبة لسرعة الرياح فيها فقد وصلت إلى ٤٠ كم/سا، لافتاً إلى التنبؤ بارتفاع سرعتها عن المعدل المذكور بقليل في المناطق المذكورة.

وبالنسبة للعاصمة دمشق والمنطقة الجنوبية بيّن جاويش أنها تبقى الأدفأ نتيجة تأثرها برياح جنوبية شرقية، ولكن من المتوقع تأثرها اليوم بهطلات مطرية خفيفة قد تزيد قليلاً في المناطق التي يزيد ارتفاعها عن ١٢٠٠ متر.

وفي السياق، حذر الراصد الجوي جميع المواطنين من خطورة تراكم الثلوج المستمرة في المنطقة الشمالية الغربية الأكثر تأثراً بالتيار القطبي وفي المرتفعات الساحلية، لافتاً إلى أنه لا صقيع متوقعاً لأن التنبؤات تشير إلى هطل أمطار ستؤدي إلى ذوبان الثلوج فيها.

بما لا يستجيب للحاجة

التعليم العالي ترمم شواغر طب حلب بشكل خجول!

| حلب- الوطن

وصف أطباء اختصاصيون من ملاك وزارة التعليم العالي في حلب مفاضلة أعضاء هيئة التدريس التي أصدرتها أخيراً لترميم النقص الكبير الحاصل في كلية الطب البشري بأنه «خجول جداً» ولا يرتقي إلى واقع الحال الذي أفقد الكلية ٦٥ بالمئة من أعضاء هيئتها التدريسية. وأوضح أحد الاختصاصيين لـ«الوطن» أن مفاضلة الوزارة رممت ١٦ شاغراً فقط في الكلية، التي تعد من أعرق كليات الطب في سورية والمنطقة، على الرغم من أن نسبة التسرب فيها فاقت أي كلية أخرى «فمن أصل ١٢١ عضو هيئة تدريسية لم يتبق سوى ٤٣ عضواً تقريباً، وبعد أربع سنوات سينخفض العدد المتبقي إلى النصف لأن الأعضاء الحاليين اقتربوا من سن التقاعد». وبين أن قسم الأطفال في طب حلب والذي كان يضم ١٤ عضو هيئة تدريسية «لم يبق فيه راهناً سوى ٣ أعضاء فقط هم اختصاصي أمراض دم واختصاصي عناية وطبيب أطفال عام بعد تسرب اختصاصيي الصدرية والهضمية والعصبية والقلبية والتغذية والنفسية والكلية منه، على الرغم من أن قسم الأطفال في مشفى الجامعة في طور إعادة التأهيل ويحتاج إلى الكوادر الطبية كما الحال في قسم الأورام عند الأطفال والذي يضاهي في بنائه الدول المتقدمة ولكن لديه اختصاصي واحد لا يستطيع وحده تحمل أعباء الشعبة».

وأشار طبيب اختصاصي في مشفى جامعة حلب إلى أن قسم التخدير لا يحتوي إلا على عضوي هيئة تدريسية فقط بعد تسرب بقية الأعضاء رغم الحاجة الماسة إليهم في قسم العناية المشددة وأقسام العمليات المختلفة «أما قسم الجراحة الذي تسرب منه أكثر من نصف أعضاء الهيئة، فليس لديه عضو هيئة أخصائي بالجراحة العصبية، وبات المشرف على تدريب طلاب الدراسات العليا زميلهم المتخرج منذ شهرين فقط، كما لا يوجد أي اختصاصي جراحة وعائية كي يشرف على طلاب الدراسات العليا ولذلك يستعان بعضو الهيئة الوحيد في مستشفى أمراض القلب كاختصاصي بالجراحة القلبية والوعائية، وكذلك الأمر في شعبة جراحة الأطفال التي لديها عضو هيئة واحد فقط، على حين أن عدد أعضاء الهيئة في الجراحة البولية اثنان فقط منهما عميد كلية الطب بينما تقلص عدد اختصاصي الجراحة العامة إلى النصف خلال الأزمة التي تزيد الطلب عليهم».

وانتقد أطباء خلو قسم الأورام عند البالغين في المشفى، والذي جرى تأهيله أخيراً، من الاختصاصيين علماً أنه منذ سنوات يقوم عليه عضو هيئة تدريسية واحد هو اختصاصي بالأشعة والعلاج الشعاعي ويتكلف بمهمة صرف العلاج الكيماوي لجميع مرضى الأورام وتطبيق البرتوكولات. ولفتوا إلى أن الأقسام الطبية الأساسية في الكلية بحاجة لأعضاء هيئة تدريس بعد تسرب أكثر من النصف وليتولى رئيس قسم الطب الشرعي تدريس اختصاص التخدير ورئيس قسم التشريح الوصفي اختصاص التشريح المرضي ورئيس قسم الجنين اختصاص الجراحة العامة، وغدا القائمون على التدريب العملي في مخابر كلية الطب من طلاب الدراسات العليا وطلاب الدكتوراه.

وتساءل أحدهم: «أليست كلية الطب البشري بجامعة حلب التي كانت ذات ترتيب جيد ضمن ترتيب الجامعات العالمية، بحاجة إلى إعادة رفدها بكوادر مؤهلة لتستعيد بريقها ودروها السابق؟ والجميع يتساءل: من المسؤول عن ذلك وما الغاية من عدم ترميم شواغر هيئة التدريس بشكل مقبول لدرجة أن العديد من رؤساء الأقسام صدم من نتائج المفاضلة».